

قال وكان ممن ملكه هذه الطريقتين عبد الرحمن بن مهدي زاد ما ذكره ابن اسحاق  
ويحيى بن سعيد القطان وهذا الذي ذهب اليه المحدث ضعيف فان  
توثيق العدل لغیره مبني على ما كان او معينا يعنى ربحان صدقه ولا يشترط  
يلزم على هذا التقدير المخرج المتوجه على التعديل الثابت وهو خلاف النظر  
وتجوز وجود المخرج لو عرف هذا المودل ايلو يعنى باسمه لا يعارض  
هذا الظن المخرج حتى يصدر المخرج عن ثقة والفرق ان لا يخرج  
محقق بل يجوز ولو كان التجوز للقارح يوجب مع تسمية لا  
التسمية لا تمنع من وجود مخرج عند غير العدل قد يقال انه مع التسمية  
قد فتح لنا بابا الى معرفة والبحث عنه ومع عدمها قد اعلق باب البحث  
الا انه قد يجاب بانه لا حاجة الى البحث عنه بعد التسمية فان قالوا لما  
لم يعلم الا فيمن سمي والمراد لم يعلم حرجا حكما بالظاهر حتى يعلم خلافه  
فكذلك هنا فيمن سمي لا يفرق بينهما الا ان طريق البحث غير  
ممكنة عند الابهام وقد يكون عند التسمية فيكون البحث عن المعارض  
وهو وجود حارج فيمن سماه الثقة وعدله وعدم وحدانية ايلو المعارض  
وهو القارح اتوى فلذى قلنا يقبل فيمن سمي لا فيمن لم يسم وهذا  
الفرق ركبك وان حصلت قوة الظن كما ذكرنا لانه يستبعد باقوى  
الظنون في غير حال التعارض فكذلك في حالة بل الظن الحاصل عن  
توثيق العدل كاف لنبذ العمل وادان طالب للمعارض في هذه الصورة  
لا يجب كاسلم من قبول خبر العدل وكفاية الواحد في ذلك ولان التمكن  
من البحث

من البحث قد يتعدى مع التسمية كما قد اشار اليه بقوله وقد يمكن عند التسمية  
فيلزم مخرج توثيق من الفرض ان قبول واجب وهو الراوي الذي رآه في  
سماه الثقة ولكن لضعف القول الاول وهو عدم قبول تركية المذهب بان الخبر  
عن التوثيق كالتجيز الصحيح والتحليل والتحريم يمكن اختلاف اهل المدينة  
والانصاف فيه فلا بد من تعيين الراوي الموثوق ولا يقبل توثيقه مما يخلف  
الاخبار المحضة التي لا يطرق اليها اختلاف باعتبار الديات كما خالف  
عن قيا مخر اذا كان التوثيق ليس من باب الاخبار المحضة فلا يجوز للتجيز  
التعليق في التوثيق المذهب على هذا وهو محل نظر والله اعلم واعلم ان في المثلثة  
قول ثالث حكاه البرماوي قال وهو الصحيح المختار الذي قطع به امام  
المؤمنين وجزمت عليه في النظم وحكاه بن الصلاح عن اختيار بعض المحققين  
انه ان كان التاويل بين ذكر من اتم هذا الشأن العارف بما شرطه هو  
خصوصا في العدل وقد ذكر في مقام الاحتجاج في مقبل وهو قول رابع و  
هو التفصيل فان عرق من عادته اذا اطلق ذلك انه يعنى به معينا  
وهو معروف بانه ثقة فيقبل والا فلا حكاه البرماوي ايضا عن حكايته شاح  
المع عن صاحب الارشاد والثالث قد اشار اليه الحافظين حرجي في التجه  
وشرحها فانه قول الراوي اخباري من لادتهم مما يقع في كلام  
الشافعي رحله كثيرا يكون دون الخبر في الثقة قال الذهبي لانه نفي التهمة  
وليسه من لا تقاينه ولا يكون حجة ورجح غير الذهبي انه مثل قوله خبر  
الثقة مثل ذلك من علوم الحديث الكلام في التجيز والراوي